هل سيطول انتظار وعود ايلول بالمساعدات لكي تصبح بالمكيول؟

اكثر من مليونين لاجئ سوري في ٥ دول وخسائر الضيافة في لبنان ٧,٥ مليارات دولار

اعداد رولى راشد

يعتبر موضوع النزوح السوري في المنطقة من اطول واكثر الازمات صعوبة ومأساة ونواً. انها كارثة العصرالحديث. سيما وانها تكشف يوما بعد يوم عجز المجتمع الدولي عن مواجهة القضايا الانسانية. فهؤلاء النازحون امام مصير مجهول. خرجوا من ارضهم دون معرفة وتبصّر موعد العودة الآمنة التي يبدو انها لن تكون قريبة حتى لو سكت المدفع في ضوءما ترسمه المعارك اليومية الشرسة الدائرة في ديارهم. وكما ان احوال هؤلاء تختبر شتى انواع الصعوبات فان اوضاع الدول المضيفة وهي لبنان، الاردن، تركيا، مصر والعراق ليست بافضل خصوصاً وانها تواجه التحدي الاكبر في قدرتها على استيعاب هذا العدد الكبير. كما انها تعاني من ازمة انسانية في تأمين الحماية الفورية اللازمة لهم وتلبية احتياجاتهم على مختلف المستويات الصحية، الغذائية، التعليمية وغير ذلك...

تستضيف اليوم ٥ دول اكثر من مليونين لاجئ سوري (العدد قد يكون اكبر لان هناك من لا يتقدم لتسجيل اسمه وفق المفوضية السامية لشؤون اللاجئين) رغم ان لكل منها قائمة اولويات في معالجة شؤونها الداخلية، المعيشية والاقتصادية بما يجعل من مسألة الايواء عبءاً جديدا على بنيتها التحتية وعلى مواردها مع تناميها.

وفي المعلومات المتداولة، مع دخول الحرب في سوريا عامها الثالث، سجلت الأزمة رقماً جديداً محزناً: فقد أُجبر مليون طفل سوري على الفرار من ديارهم كلاجئين.

وقال المدير التنفيذي لليونيسيف، أنتوني ليك: «إن وصول عدد الأطفال اللاجئين إلى المليون ليس مجرد رقم آخر. بل إن هؤلاء هم أطفال حقيقيون انتُزِعوا من ديارهم، وربما من أسرهم، ويواجهون أهوالاً لا بد من إدراكها».

وأضاف ليك: «علينا جميعاً أن نتقاسم هذه الحقيقة المخزية، لأننا في الوقت الذي نعمل فيه من أجل التخفيف من معاناة أولئك الذين تضرروا من هذه الأزمة، فقد فشل المجتمع الدولي في تحمل مسؤوليته تجاه هؤلاء الأطفال. علينا أن نتوقف وأن نسأل أنفسنا، بكل ما تمليه علينا ضمائرنا، كيف يمكننا الاستمرار في خذل أطفال سوريا».

من جانبه، قال المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس: «ليس هناك ما هو أكثر أهمية من نجاة جيل من الأبرياء ورفاههم. يفقد شباب سوريا منازلهم وأفراد عائلاتهم ومستقبلهم. وحتى بعد أن يعبروا الحدود إلى برالأمان، فإنهم يعانون من الصدمة والإحباط ويكونون بحاجة إلى ما يعيد لهم الأمل».

ووفقاً للمنظمتين، يشكل الأطفال نصف عدد اللاجئين جراء الصراع في سوريا. وقد وصل معظمهم إلى لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر كما يفرّ عدد لا بأس به من السوريين بشكل متزايد إلى شمال إفريقيا وأوروبا.

وتشير أحدث الأرقام إلى أن أكثر من ٧٤٠,٠٠٠ طفل من اللاجئين السوريين هم دون سن الحادية عشرة.

وفي سوريا، وفقاً لما أوردته المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فقد قُتل ما يناهز ٧٠٠٠ طفل أثناء الصراع. وتقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف وجود أكثر من مليوني طفل تعرضوا للنزوح داخلياً في سوريا.

ووفقاً لبعض المعلومات، فان عدد اللاجئين السوريين المحتاجين إلى المساعدة في المنطقة قد يصل الى ٣,٤٥ ملايين لاجئ بنهاية عام ٢٠١٣، يقيم بعضهم في مخيمات، والجزء الأكبر منهم يعيش في مجتمعات المدن والقرى. ومن الجدير ذكره ان هذا العدد يشمل نحو ١٠٠ الف لاجئ فلسطيني يضيف نزوحهم المتزايد من مخيماتهم في سوريا التي نعموا فيها بالاستقرار النسبي والأمن طوال ستة عقود إلى أزمة اللاجئين الإقليمية تعقداً سياسياً متنامياً.

تقدم الأونروا دعماً مباشرا للاجئين الفلسطينيين الفارين إلى لبنان. ومن المتوقع أن يصل عددهم الإجمالي إلى ٨٠ الف بنهاية عام ٢٠١٣، والأردن ١٠ الاف وغزة ١٣٥٠. وهي توجه نداءً إقليمياً وعلى مستوى كل دولة للتمويل في إطار الخطة. كما طلب بعض اللاجئين الفلسطينيين اللجوء إلى مصر وتركيا وغيرها من الدول الخارجة عن نطاق ولاية عمليات الأونروا.

تقرير البنك الدولي

وبالتزامن مع النزوح المستمر بكثافة الى داخل الاراضي اللبنانية، حيث بدأت المراجع الرسمية تدق ناقوس الخطر على جميع المنابر الدولية مطالبة بالاسراع في المساعدة لان هذا الوجود من اللاجئين بات يهدّد مقومات الاقتصاد اللبناني ويفوق طاقة استيعابه بدرجات كبيرة، خصوصاً وان عدد هؤلاء سيكون نصف عدد اللبنانيين المقيمين اليوم. وفي ضوء تحذير للامم المتحدة من ان لبنان يواجه احتمال تفجر اضطرابات اجتماعية، ما لم يهب المجتمع الدولي لنجدة مئات الآلاف من اللاجئين، اعدّ البنك الدولي تقريراً تحت عنوان: «لبنان: التأثير الاقتصادي والاجتماعي للصراع السوري» تناول الخسائر المترتبة على الاقتصاد اللبناني من جراء الحرب السورية وتدفق اللاجئين الى الاراضي اللبنانية، وقدرها ب ٧,٥ مليارات دولار أميركي على امتداد الاعوام ٢٠١١ - ٢٠١٤.

واهم ما جاء في التقرير الذي تم نشره:

منذ آب ٢٠١٣، ازدادت حدة النزوح بشكل كبير - لتصل الى ٩١٤ ألف أو ما يعادل ٢١ في المئة من عدد سكان لبنان. مما أدى الى أكبر أزمة انسانية منذ سنوات. ويتوقع وصول حوالي ١,٣ مليون نازح بنهاية ٢٠١٣ (التوقعات لـ ٢٠١٣ غير أكيدة). لمعالجة عدم الدقة، يجري درس سيناريوهين. الاول تكهني بوصول ١,٦ مليون نازح حتى نهاية ٢٠١٤ (٣٧ في المئة من السكان قبل الازمة).

إن الصراع بين ٢٠١٢ - ٢٠١٤، قد يخفض معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي بنحو ٢,٩ نقطة مئوية لكل سنة، ما سيؤدي الى خسائر كبيرة في الرواتب، الارباح، الضرائب، والاستهلاك الفردي، والاستثمار. ويدفع نحو ١٧٠ الف لبناني تحت خط الفقر فضلا عن مليون يعيشون حاليا دون هذا الخط. ويضاعف البطالة الى ما يزيد على ٢٠ في المئة. ويقلص قدرة الحكومة على تحصيل الواردات بشكل ملحوظ بقيمة ١,٥ مليار فيما سيرتفع الانفاق الحكومي ب ١,١ مليار دولار جراء زيادة الطلب الملحوظ على الخدمات العامة، دافعة بذلك تداعيات التأثير المالي الاجمالي الى ٢,٦ مليارى دولار. وتقدر زيادة الانفاق اللازمة للاستقرار واعادة تحقيق الخدمات وجودتها كما كانت قبل النزاع في سوريا بـ٢,٥ مليار دولار. وهذا سيؤدي إلى خسائر تراكمية في الناتج بمليارات الدولارات خلال فترة الدراسة وينجم الاثر الاكبر عن ارتدادات غياب الأمن والمستقبل المجهول، مما سيؤثر تأثيراً سلبياً عميقاً على ثقة المستثمرين والمستهلكين. وينجم عن التراجع في النشاط الاقتصادي ضغوط على الإيرادات الحكومية، وهو ما من شأنه، خصوصا مع ما يصحبه من زيادة في الطلب على الخدمات العامة نتيجة التدفق الكبير للاجئين، الإضرار بالمالية العامة اللبنانية التي تتسم أصلاً بالضعف الهيكلي.

ويتجلى أثر الصراع السوري بوجه خاص في القطاع التجاري والسياحي (...). كما ان المالية العامة للبنان تتسم بهيكلية ضعيفة قبل حدوث الصدمة السورية، وهي تتعرض اليوم لضغط شديد، إذ يقدر اتساع عجز الموازنة بنحو ٢,٦ مليارى دولار خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٢ الى ٢٠١٤، بعد نصف عقد من النمو المطرد. شهد لبنان انخفاضاً ملحوظا في نسبة الدين الى اجمالي الناتج المحلي. تحسن المالية مرده تحسن التقلبات الدورية، فالاصلاحات الهيكلية التي كان متوقعا حصولها كجزء من مؤتمر باريس ٣ ما زالت قيد التنفيذ. تلقي الأزمة السورية بثقلها بشكل متفاقم على المالية العامة، التي ما عادت تتحمل بسبب ضعفها أساساً. فالايرادات ستتراجع بما يقارب ١,٥ مليار دولار، والانفاق العام سيزداد ١,١ مليار دولار نتيجة زيادة حادة في الطلب على الخدمات واستهلاكها من اللاجئين. واتساع عجز الموازنة، وانخفاض النمو، وازدياد مخاطر علاوة أسعار الفائدة بسبب الصراع السوري أدى الى توقف ما حققه لبنان من تقدم مبهر في خفض نسبة الدين الى اجمالي الناتج المحلي؛ فلأول مرة منذ عام ٢٠٠٦، عادت نسبة الدين الى الارتفاع عام ٢٠١٢ ومن المرجح أن تتصاعد خلال ٢٠١٤.

قطاع الصحة والتعليم

وبين ٢٠١٢ - ٢٠١٤، يُقدَر الأثر المالي للازمة السورية على قطاعات الصحة، والتعليم، وشبكات الأمان الاجتماعي بما يتراوح بين ٣٠٨ و٣٤٠ مليون دولار ويستلزم الامر توفر مبلغ يتراوح بين ١,٤ و ١,٦ مليار دولار (أي بين ٣ و٣,٤ في المائة من إجمالي الناتج المحلي) لأغراض تحقيق الاستقرار. ان زيادة الطلب على الخدمات الصحية أدى الى اجهاد القطاع الصحي. عبر زيادة الطلب على الخدمات الصحية، وازدياد المستحقات غير المدفوعة الى المستشفيات، والنقص في عدد العمال الصحيين، وازدياد حاد في الامراض المعدية كالحصبة وداء الليشمانيا والسل. ويقدر التأثير النقدي بـ ٣٨ مليون دولار في ٢٠١٣ و ٤٨-٦٩ مليون دولار في ٢٠١٤، تبعا لتوقعات اللاجئين. وتقدر التكاليف الصحية اللازمة لاعادة مستويات الوصول وجودة الخدمة بـ ١٧٧ مليون دولارفي ٢٠١٣ و ٢١٦ - ٣٠٦ مليون دولار في ٢٠١٤.

تؤدي زيادة الطلب على الخدمات التعليمية من اللاجئين السوريين من الاطفال الى تكاليف مالية متصاعدة، وتؤثر جودة على التعليم العام، كما تؤدي الى اجتياح كبير للتعليم غير الرسمي. ويتوقع أن يلتحق ٩٠ ألف لاجىء بالمدارس، وبين ١٤٠ ألف و١٧٠ ألف في ٢٠١٤. وحاجات الاستقرار لوزارة التربية والتعليم العالي ستبلغ ١٨٣ مليون دولار في ٢٠١٣ وما بين ٣٤٨ - ٤٣٤ مليون دولار في ٢٠١٤.

كما انه نتيجةً لتدفق اللاجئين السوريين الى لبنان، يُتوقع أن يسقط بنهاية ٢٠١٤ نحو ١٧٠ ألف لبناني في هوة الفقر في حين يزداد الفقراء الحاليين فقراً. والأمر يتطلب قرابة ١٧٦ مليون دولار حتى نهاية عام ٢٠١٤، من بينها ما لا يقل عن ٥٠ مليون دولار لابد من تخصيصها للارتقاء بالبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً، الموجه إلى الفقراء والمستضعفين من اللبنانيين.

سوق العمل

يؤدي التدفق الشديد للاجئين السوريين أيضا إلى تفاقم الأوضاع الصعبة في سوق العمل، ومن المتوقع أن يؤدي إلى المزيد من البطالة والعمالة غير الرسمية ما لم توضع مجموعة شاملة من برامج سوق العمل النشطة. ويتوقع أن يؤدي تدفق اللاجئين إلى زيادة العرض بين ٣٠ و٥٠ في المائة، ويتطلب تطبيق برامج سوق العمل الرامية إلى تحسين مستوى المعيشة وفرص الارباح على الأمد القصير توافر موارد بين ١٦٦ و٢٤٢ مليون دولار.
تقدر التكلفة المالية للازمة السورية على البنية التحتية بين عامي ٢٠١٢ - ٢٠١٤ بـ ٥٨٩ مليون دولار، فيما يتطلب تحقيق الاستقرار ١,١ مليار دولار، بما فيها ٢٥٨ مليون دولار للنفقات الجارية.

المياه والصرف الصحي

بالنسبة لقطاع المياه والصرف الصحي اللبناني، يتعين عليه أن يلبي طلباً إضافياً بنحو ٢٦,١ مليون متر مكعب في السنة، أي ما يعادل ٧ في المئة من حجم الطلب قبل الأزمة. ويصل حجم التأثيرات المالية التراكمية خلال الفترة من ٢٠١٢ - ٢٠١٤ إلى ما يقارب ١٨ مليون دولار، وسيتطلب توفير ما يُقدَر بين ٣٤٠ و ٣٧٥ مليون دولار لكي تعود خدمات المياه والصرف الصحي إلى سابق عهدها للاجئين أو المجتمعات المحلية.

يظهر تدنى مستوى إدارة النفايات الصلبة وخدمات البلديات بشكل واضح وملحوظ نتيجة الارتفاع الحاد والمفاجئ في الطلب على هذه الخدمات واستخدامها من اللاجئين. يبلغ التأثير المالي المتراكم ٢٠١٢-٢٠١٤ على إدارة النفايات الصلبة ٧١ مليون دولار أميركي وحاجات القطاع البلدي من إجل مبادرات حفظ الاستقرار ما بين ١٩٣ و٢٠٦ مليون دولار.
ويقدر الطلب الإضافي على الكهرباء نتيجة توافد اللاجئين السوريين بما بين ٢٣١ ميغاواط بنهاية العام ٢٠١٣ و٢٥١ إلى ٣٦٢ ميغاواط بنهاية ٢٠١٤، وفقاً لتقديرات عدد اللاجئين. وتُقدَر التكلفة المالية الحالية لتوفير الكهرباء للاجئين بنحو ١٧٠ مليون دولار أميركي لعام ٢٠١٣ وما بين ٣١٤ و٣٩٣ مليون دولار أميركي لعام ٢٠١٤، حسب تقديرات توافد اللاجئين. ويتطلب الأمر ما بين ٣١٠ و٤٤٠ مليون دولار أميركي بحلول نهاية ٢٠١٤ لتحقيق الاستقرار.

تكاليف الاستقرار

ستشهد المناطق التي تستقطب توافداً عالياً للاجئين، مثل عكار وزحلة وبعلبك، زيادة في الحركة المرورية بنسبة تزيد على ٥٠ في المئة على بعض الطرق، مما قد يؤدي إلى زيادة الحوادث وسرعة تدهور الشبكة.
ان التداعيات المتنامية لتأثير الازمة السورية وتكاليف الاستقرار ٢٠١٢ - ٢٠١٤ غير مستدامة بالنسبة الى لبنان الذي يعاني مالية عامة هشة تستلزم سرعة المعالجة، مع وصول نسبة الدين للناتج في العام ٢٠١٢ الى ١٣٤ في المئة وعجز الموازنة الى ٨,٦ بالمئة، لا يستطيع لبنان ولا يتوقع منه أن يتحمل بطريقة مستدامة تأثير وتكاليف الاستقرار.
لقد مثلت الأزمة السورية تحدياً للتوازن الاجتماعي والطائفي الحساس في لبنان. فالاكتظاظ الشديد، والإشباع في الخدمات الأساسية، والتنافس على الوظائف، هي من بين الأسباب الجذرية لتدهور العلاقات الاجتماعية بين المجتمعات المحلية واللاجئين. وتعزيز التماسك الاجتماعي، من المتطلبات المهمة للحدّ من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية السلبية لهذه الأزمة.

وختم التقرير: مع ان اطار التقرير يقتصر على قياس التأثير وكلفة الاستقرار، ثلاثة خيارات قيد البحث يمكن أن تخفف الكلفة المفروضة على لبنان: الحصول على تمويل خارجي من المجتمع الدولي، والنظر في امكان تعديل سياسة «الحدود المفتوحة» حيال اللاجئين، وادخال اصلاحات السياسات لتحسين فاعلية تقديم الخدمات العامة.

ملف النازحين السوريين سيبقى مفتوحاً على امتداد الحرب الضروس الدائرة على الاراضي السورية. وعندما فتحناه كنا ندرك بانه سيتحوّل الى مسلسل طويل من المأساة يصعب اقفاله بسهولة حتى لو نجحت المساعي الدولية في اسكات المدفع ولجم الرصاص ووقف القتل واعمال الابادة.

ولان موضوع ايواء النازحين السوريين ادخل لبنان المثقل اصلاً بهمومه الامنية، المعيشية والاقتصادية في دوامة طويلة كان لابد من تسليط الضوء على واقعهم، توزيعهم وكيفية مساعدتهم خصوصاً وان الحال الصحية لبعض هؤلاء غير مطمئنة الى جانب اوضاعهم المعيشية المحزنة والتي ستنعكس سلبا على المجتمع اللبناني غير المهيأ اصلاً لاستيعاب هذا العدد معيشيا وتربوياً، سيما وان وزير التربية حسان دياب قد كشف عن ارتفاع عدد التلامذة السوريين الذين ينوون الالتحاق بالمدارس الرسمية اللبنانية لهذا العام وهو٢٥٠ الف بعدما كان في العام الدراسي الفائت بحدود ال٥٠ الف طالب. وكانت الجولة على احد اهم الاماكن التي يقطنون فيها في بلدة تربل في البقاع اللبناني بعد جمع ما امكن من معلومات حول الآلية المتبعة من قبل المفوضية السامية لشؤوون اللاجئين في تقديم المساعدة لهم وفق ما سيأتي.

النازحون السوريون في لبنان: مساعدات للاكثر ضعفاً

قبل تناول تقرير المفوضية السامية للام المتحدة لشؤون اللاجئين لابد من الذكر انه في ٢٥ ايلول الفائت، وفي خبر كان منتظراً اعلن برنامج الاغذية العالمي انه سيخرج مئات الآلاف من اللاجئين السوريين من برنامجه الخاص بالمساعدات الغذائية في لبنان، لصعوبة مواكبة وتيرة اعداد اللاجئين. وقالت مديرة البرنامج في لبنان لين ميلر ان نحو ٣٠٪ من اللاجئين السوريين في لبنان لن يحصلوا بعد الآن على قسائم الغذاء، الذي يحاول تخصيص الموارد الشحيحة لمن هم اشد حاجة للمساعدة.

وبالعودة الى مصادر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فان ووفق مصادرها، فان عدد النازحين السوريين الذين تم تسجيلهم في لبنان بلغ زهاء ٧٦٠ الف لغاية شهر آيلول جرى توزيعهم وفق الآتي:
شمال لبنان: زهاء ١٨٩٠٠٠ بنسبة ٣٥٪
البقاع: زهاء ١٨٨٠٠٠ بنسبة ٣٤٪
بيروت وجنوب لبنان: زهاء ١٠٤٠٠٠ بنسبة ١٨٪
جنوب لبنان: زهاء ٧١٠٠٠ بنسبة ١٣٪
وفي غضون ذلك، يبقى عدد آخر من هؤلاء النازحين لم يتم تسجيله ،سيما وان السلطات الرسمية اللبنانية عاجزة عن مراقبة الحدود وهي تتحدث اليوم عن مليون ونصف مليون نازح.

الحماية

أعلنت الحكومة اللبنانية اخيراً أنها ستفرض قيوداً أكثرصرامة على الحدود، مع ضمان السماح للنازحين الذين يحتاجون إلى الحماية بالدخول، على وجه التحديد. فقد أشارت الحكومة إلى أنها ستحرص على إنفاذ الشروط القائمة بقدر أكبر من الصرامة. ورغم أن الحدود لا تزال مفتوحة أمام النازحين، غير أن السلطات تتوخى المزيد من الحذر في التدقيق في الوثائق عند الحدود وتمنع دخول الأشخاص الذين لا يمتلكون جوازات سفر أو بطاقات هوية صالحة أو الذين يمتلكون بطاقات هوية وجوازات سفر مختلفة بما لا يسمح بتحديد الهوية. كما أشارت الحكومة إلى أنه لن يتم السماح للأشخاص بالدخول في حال وجود أي شك بشأن هويتهم أو في حال كان لدى السلطات أي أسباب للاعتقاد بأنهم لا يقصدون لبنان لأسباب إنسانية.

يعني أنه ينبغي لسائر الأشخاص الذين يعبرون إلى لبنان امتلاك جوازات سفر أو بطاقات هوية صالحة للدخول. أما الأشخاص الذين لا يمتلكون سوى إخراج قيد، فلا يسمح لهم بالدخول إلا إذا كانوا دون الـ١٤ عاماً فيتم استثناؤهم من هذا الإجراء.

لقد تمّ السماح للمفوضية بالوصول إلى هذه العملية في آب الفائت، وذلك في أوقات محددة، وهي تعمل مع الحكومة على تأمين تواجد دائم كجزء من عملية إدارة حدودية أوسع نطاقاً ولمراعاة مسألة الحماية.
كانت الحكومة قد أعربت عن اهتمامها بهذا الموضوع . وهو يجري على قدم وساق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والمفوضية والمديرية العامة للأمن العام.

ما هي المساعدات المقدمة من قبل المفوضية وشركائها؟

التوزيع

منذ بداية الازمة في سوريا التي نتج عنها النزوح تقدم المفوضية مساعدات مختلفة عينية وغذائية شهرية بالتعاون مع سائر المنظمات وهي كناية عن قسائم شرائية مقدمة من برنامج الأغذية العالمي، وذلك عبر منظمة الرؤية العالمية والمجلس الدنماركي للاجئين.
بالإضافة إلى توزيع البطانيات والفرش وغيرها من المواد المنزلية المقدمة من المفوضية ومركز الأجانب في جمعية كاريتاس - لبنان.
ومن المعلوم ان المفوضية تركّزفي مساعداتها على تلبية حاجات الاكثر ضعفاً وفق المعايير المتعارف عليها لدى المنظمات مثل ذوي الاحتياجات الخاصة، الايتام، الارامل، العجزة والاطفال وسواهم...

التعليم

حصل أكثر من ٤٥٠٠٠ طالب لبناني وسوري على برامج التعليم التعويضية وصفوف التقوية التي تقدمها المفوضية واليونيسيف وكاريتاس والمجلس الدنماركي للاجئين ومنظمة الإغاثة الدولية ومنظمة الرؤية العالمية ومؤسسة عامل حتى تاريخه. ويجري تزويد الطلاب بصفوف للغة الإنكليزية والرياضيات والعلوم واللغة العربية، بالإضافة إلى أنشطة الدعم النفسي والاجتماعي.

في الوقت نفسه، تواصل وزارة التربية والتعليم العالي بالتعاون مع المنظمات العمل على وضع استراتيجية وطنية من شأنها دعم عدد أكبر من البرامج الخاصة بالأطفال النازحين في العام الدراسي القادم. وهناك قرار بادخال برامج تدريس لفترات بعد الظهر بالتنسيق مع وزارة التربية العام المقبل.

الصحة

استفاد أكثر من ١٣٨٠٠٠ نازح على صعيد البلد ككل من خدمات الرعاية الصحية الأولية منذ بداية ٢٠١٣، بما في ذلك المعاينات والعلاج وعمليات الإحالة والأدوية واللقاحات والفحوص والتحاليل التشخيصية المقدمة من وزارة الصحة العامة والمفوضية والهيئة الطبية الدولية ومؤسسة عامل ومنظمة الأولوية الملحة ومركز الأجانب في جمعية كاريتاس - لبنان. بالإضافة إلى ذلك، تمّ إدخال العديد من المرضى إلى المستشفيات. خضع الكثير لجلسات توعية صحية تشمل عدة مواضيع، بما في ذلك الرعاية خلال الحمل وبعد الولادة والصحة العقلية وغيرها... تمّ تنظيمها من قبل كل من المفوضية والهيئة الطبية الدولية ومنظمة الأولوية الملحة، في حين استفاد عدد أخر من المعاينات السريرية والاجتماعية المقدمة من وحدة الصحة العقلية والنفسية التابعة للهيئة الطبية الدولية.

كما تم تزويد عدة مرافق صحية في البقاع بالأدوية لإدارة العواقب المباشرة للعنف الجنسي التي تمّ توزيعها من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد شملت عمليات التوزيع علاج منع الحمل في حالات الطوارئ وعلاج الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي والعلاج الوقائي بعد التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية.

وأعقبت عملية التوزيع دورات توعية حول العنف الجنسي وآثاره وعلاجه لأفراد الطواقم الطبية المحلية.

المأوى

استفاد منذ بداية ٢٠١٣ ٣٥٠٠٠٠ شخص من المساعدات في مجال الإيواء، بما في ذلك مبالغ نقدية لتسديد الإيجار ومبالغ نقدية للأسر المضيفة ودعم لمستوطنات الخيام غير الرسمية وإعادة تأهيل الملاجئ الجماعية، والمقدمة من جانب المنظمات في مختلف أنحاء البلاد.

لا تزال محدودية الخيارات في مجال الإيواء تشكّل تحدياً بالنسبة إلى النازحين والمنظمات. فرغم أن مستوطنات الخيام غير الرسمية تضمّ نسبة صغيرة من مجموع السكان النازحين (٦٪)، إلا أن عددها قد ارتفع إلى ٣٨٣ مستوطنة تأوي ٤٦٠٤٢ شخصاً. تتوزع هذه الفئة من السكان في البقاع (٦٨ في المائة) والشمال (٢٧ في المائة) والجنوب (٤ في المائة) وجبل لبنان (واحد في المائة). وتعمل المفوضية بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية على وضع خطط لنقل السكان المقيمين في المناطق المعرضة للفيضانات إلى الملاجئ الجماعية الحالية وتلك المحتمل إنشاؤها. وقد حددت المفوضية مع وزارة الشؤون الاجتماعية ١٩ موقعاً إضافياً لإنشاء مستوطنات خيام رسمية ممكنة.

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

ايضاً منذ بداية ٢٠١٣ ،استفاد ٣٠٠٠٠٠ نازح من توزيع مجموعات مستلزمات للنظافة الصحية من قبل المفوضية ومركز الأجانب في جمعية كاريتاس - لبنان ومنظمة Humedica. وقد شملت الأنشطة الأخرى في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تركيب مراحيض ومحطة لغسل اليدين وتوزيع خزانات للمياه وفلاتر للمياه تقدمة كل من المفوضية واليونيسيف ومنظمة العمل لمكافحة الجوع ومنظمة الرؤية العالمية.

التمويل

والجدير ذكره ان التمويل يتم على شكل تبرّعات خاصة من البلدان التالية: اسبانيا، الصين، اليونان، ايطاليا، بولندا، البرتغال والمملكة العربية السعودية. ويتم استلام التمويل المقدم من الاتحاد الاوروبي من خلال مديرية التنمية والتعاون والمديرية العامة للمعونة الانسانية والحماية المدنية.

ولاستيعاب الحاجات المرتفعة للمساعدات والتي هي في تصاعد مستمر في لبنان، اطلقت المفوضية نداء في حزيران الفائت لتأمين التمويل اللازم حتى نهاية العام ٢٠١٣ والمقدر ب ١،٧مليار دولار.

حتى نهاية ايلول ٢٠١٣ تم تأمين حوالي٣٠٪ منه من قبل الدول المانحة فيما يستمر التواصل من اجل توفير المبلغ الباقي.

الولايات المتحدة الاميركية ترفع مساهمتها للبنان باكثر من ٧٤ مليون دولار

وبالتزامن مع الإجتماع بين الرئيسين اللبناني والأميركي، وزعت الإدارة الأميركية معلومات عن المساعدة الإنسانية الإضافية للاجئين السوريين والمجموعات اللبنانية التي تستضيفهم. وجاء فيها أن الولايات المتحدة «تثني على حكومة لبنان وشعبه لاستضافتهم ودعمهم ما يقرب من ٨٠٠ ألف لاجىء سوري مؤكدة أن الولايات المتحدة «تلتزم دعم جهود لبنان لتوفير الحماية والمساعدة لأولئك الذين فروا من سوريا، بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة وشركائها في المنظمات غير الحكومية». وأشارت الى أن أوباما أعلن المساهمة بنحو ٣٤٠ مليون دولار في مساعدة انسانية اضافية لمساعدة المتأثرين بالأزمة»، مما يرفع المساعدة الاميركية على المستوى الإقليمي الى ١،٤ مليار دولار. وأفادت أن الولايات المتحدة «ستقدم مساهمة باكثر من ٧٤ مليون دولار لدعم جهود الإعانة الإنسانية في لبنان، ليرتفع اجمالي المساهمة للبنان الى أكثر من ٢٥٤ مليون دولار لدعم اللاجئين السوريين والفلسطينيين والمجموعات اللبنانية التي تستضيفهم». وأكدت أن هناك مساعدة إضافية تصل قيمتها الى أكثر من ٦٢ مليون دولار لبرامج دعم التنمية في لبنان بما يدعم تحديث نظام التعليم الرسمي والبنية التحتية الخاصة بالمياه، وتحسين الحكم المحلي وزيادة الفرص الإقتصادية. وأعلنت أنها تدعم شركاء الأمم المتحدة بما في ذلك مكتب المفوضية العليا للاجئين ووكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم في الشرق الأدنى «الاونروا» وبرنامج الغذاء العالمي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف.»

وقالت إن الولايات المتحدة تدعم عمل المفوضية العليا للاجئين في تقديم المساعدة الإنسانية الأساسية، بما في ذلك الخدمات الطبية والغذائية والمياه النظيفة والملابس والبطانيات والمأوى للمحتاجين في كل أنحاء لبنان، أي في بيروت والبقاع والشمال والجنوب وجبل لبنان. ملاحظة أن «الأوضاع المعيشية للاجئين في العديد من المناطق تدهورت وتحسين نوعية الملاجىء المتاحة يشكل أولوية بالنسبة الى الشركاء في المجال الإنساني بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية». وأضافت أن «أكثر من ٥٠ في المئة من اللاجئين السوريين في لبنان هم من الأطفال، وأكثر من ٢٠٠ ألف في سن المدرسة. ويدعم التمويل الأميركي جهود «اليونيسف» الرامية الى تعليم الاولاد السوريين في لبنان، وتوفير دورات علاجية، وتعليم اللغة باللغتين الفرنسية والانكليزية، والدروس الخصوصية، ونشاطات ما بعد المدرسة لآلاف التلامذة السوريين واللبنانيين في كل أنحاء البلاد».

وعددت أيضاً المساعدة الأميركية للإقتصاد والتنمية في لبنان والذي بلغت قيمته حتى الآن هذه السنة ٦٢ مليون دولار. وأعطت امثلة منها المساعدة في مشروع تموله الولايات المتحدة لإعادة تأهيل المدارس الحكومية في كل أنحاء البلاد، بما في ذلك في المناطق التي تستضيف اللاجئين السوريين. وهذا المشروع هدفه تحسين البنية التحتية المادية للمدارس، ويوفر معدات تكنولوجية لاستخدامات الطلاب، ويحسن أساليب التدريس التي تفيد الطلاب اللبنانيين وكذلك الطلاب السوريين المسجلين في المدارس الرسمية في لبنان. وتعمل على مشروع آخر مع مؤسسات المياه المحلية لتحسين فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب في كل أنحاء لبنان، الى تأهيل هذا المشروع معدات الضخ، بتثبيت أنظمة المعالجة بالكلور، ويوفر التدريب التقني والخبرة لخدمات المياه المحلية من أجل توفير المياه الصالحة للشرب لجميع المقيمين في لبنان.

الدعم البريطاني

من جهته، اعلن وزير خارجية بريطانيا ويليام هيغ في مداخلة امام اول اجتماع لفريق الدعم الدولي لاجل لبنان، عقد في نيويورك على هامش اجتماع الجمعية العامة للامم المتحدة عن ٣ محاور لمساعدة لبنان، اهمها يخص المجتمع الدولي الذي يتعيّن عليه مساعدة السلطات اللبنانية في مواجهة الاعداد المتزايدة من اللاجئين السوريين والذي يُعد اكبر موقع للتدفق في العالم. واشار هيغ الى زيادة مساعدة بريطانيا استجابة للازمة في لبنان الى ٦٩ مليون جنيه استرليني، هذا بالاضافة الى مساهمتها من خلال الاتحاد الاوروبي والمنظمات الدولية.

باختصار، فان اجتماع نيويورك التأسيسي لمجموعة نيويورك للمجموعة الدولية لدعم لبنان لم يحدد اي مبالغ مالية لتغطية الاعباء الناجمة عن التداعيات السلبية للازمة السورية.

وان العطف الدولي الكلامي كان لافتاً تجاه لبنان المضيف، وتحسّسه لاخطار معاناته بلغ ذروته في التعبير، ولكن... لم يقترن كل هذا بما يتجاوز اعلان النيات الى ترجمة الجزء الثاني من الوثيقة المرتبط بآلية الدعم الدولي المنسق للبنان. ووفق بعض المعلومات، فان انشاء صندوق ائتماني كما يسميه البعض سيترافق مع سلة من الشكوك به مع انعقاد اجتماع البنك الدولي قريبا، الذي سيعمل على دعوة دول الخليج، التي هي في الاساس تقدم بعض المساعدات وخصوصا المملكة العربية السعودية من اجل الانضمام الى الدول الداعمة. وفي مطلق الاحوال، ومهما اقرّ من مساعدات فان العبء سيبقى ثقيلاً على لبنان ولا يمكن لاحد تصور فظاعة تأثير هذا اللجوء على كل المستويات.

ويبقى السؤال هل سيطول انتظار وعود ايلول بالمساعدات لكي تصبح بالمكيول؟